جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (2003-2016)

من إعداد الطالب: نوار بلقاسم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21-05-2018

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الدكتور/ عشي نبيل	(أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ شادلي شوقي	(أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتورة/ سلامي منيرة	(أستاذة محاضرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشة

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (2003-2016)

من إعداد الطالب: نوار بلقاسم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21-05-2018

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

الدكتور/ عشي نبيل	(أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ شادلي شوقي	(أستاذ محاضر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتورة/ سلامي منيرة	(أستاذة محاضرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشة

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـداء

إلى التي أبصرت نور دنيانا، فأضاءتها...إبنتي الغالية نورسين

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أبي وأمي،

إلى زوجتي الغالية بدعمها اللامتناهي، وكل عزيز على قلبي كانت له

ولو شذرات دعم بسيطة في سبيل إنجاز هذا العمل؛

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي الذي اصطفى.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل 19.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور شادلي شوقي على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى النصائح والتوجيهات التي لم يبخل علينا بها،

كما أشكر الدكتور رزقي عبد المنعم الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه السديدة.

وإلى كل من ساهم من قريبٍ أو بعيد في إتمام هذا العمل.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد بعض المتغيرات التي تؤثر في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق هذا الهدف، قمنا بمعالجة هذا الموضوع بالاعتماد على التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات والنشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة بين (2003-2016).

وقد تم اختبار النموذج إحصائيا باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الكمية، لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على المتغير التابع، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هذه المتغيرات لها معنوية اقتصادية وإحصائية مجتمعة، حتى تمكنا من التوصل إلى النموذج المتكون من (الاستثمار، نسبة البطالة) حيث كان لها أثر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية :الانحدار الخطي المتعدد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طريقة المربعات الصغرى، إنشاء.

Summary :

This study aimed to identify some of the variables that affect in the creation of small and medium entreprises and to achieve this goal, we have to address this issue based on the annually reports National Office of Statistics and statistical bulletin of the of small and medium entreprises for the period (2003-2016).

The models tested statistically using multiple linear regression, which is one of the statistical methods quantitative analysis to measure the impact of macro-economic variables on the dependent variable, where the results of the analysis showed that these variables have a significant economic and statistical combined, so we were able to reach an model consisting of (the unemployment rate, investment) which had an impact on creation of small and medium entreprises in Algeria.

Key words : multi-linear regression, small and medium entreprises, the least squares method, creation.

الإهداء III
كلمة شكر..... IV
الملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VIII
قائمة الملاحق..... IX
قائمة الاختصارات والرموز..... X
مقدمة..... ب

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 8
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أهميتها ومحددات إنشائها..... 16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 21
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة..... 21
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية..... 23

الفصل الثاني :الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29
المطلب الأول: الطرق المستخدمة..... 29
المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة..... 34

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....35

المطلب الأول: عرض النتائج.....35

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج.....48

الخاتمة.....51

قائمة المراجع.....54

الملاحق.....57

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــوان	رقم الصفحة
(1-1)	حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
(2-1)	مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية	23
(3-1)	مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية	24
(1-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة للفترة (2016-2007)	30
(2-2)	نتائج تقدير النموذج لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016-2003)	37
(3-2)	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر	39
(4-2)	نتائج اختبار Chow للاستقرارية	41
(5-2)	نتائج اختبار Breusch Pagan Godfrey للارتباط الذاتي بين الأخطاء	44
(6-2)	نتائج اختبار White لعدم ثبات التباين	45
(7-2)	نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات التباين	46
(8-2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج (Jarque-Bera)	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــوان	رقم الصفحة
(1-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2016)	30
(2-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2007-2016)	31
(3-2)	تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2016)	32
(4-2)	التمثيل البياني لتطور عدد البطالين للفترة (2003-2016)	33
(5-2)	مناطق القبول والرفض لاختبار (Durbin-Watsan) للنموذج الخطي	42

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــــــــوان	رقم الصفحة
(01)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قيمة الاستثمار، نسبة البطالة خلال الفترة (2003-2016)	57

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة
PME	Petite et Moyenne Entreprise
INV	Investissement
CHM	Chomage
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
CNAC	La Caisse Nationale d'assurance–Chomage
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro–crédit

مقـــدمـــــة

➢ توطئة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، وتبرز بين الحين والأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل والنقاش حول سبل النهوض بها، والبحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، دفع عجلة التنمية ومساندة المؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلا على هيكلتها الخفيفة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع في تحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم، فالشواهد التاريخية تؤكد قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التنمية المنشودة إذا ما هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأحاطها بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية، ومنحت لها الفرصة لإثبات وجودها.

بالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذا النوع من المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف في مجملها إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا الفضاء الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا في ظل ما تحظى به من عناية واهتمام، ويظهر ذلك من خلال إتباع سياسة نقدية، وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بتمويل، دعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

وبناءا على ما تقدم تجسدت إشكالية بحثنا في التساؤل الاتي:

- ✓ **ما هي محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2016)؟**

وعن هذا التساؤل تتفرع أسئلة جزئية:

- ✓ ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهل يمكن قياسها؟
- ✓ هل ارتفاع نسب البطالة تؤدي إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ هل ارتفاع قيمة الاستثمار تساهم في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ هل يمكن بناء نموذج قياسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**
  - ✓ تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في :الاستثمار، البطالة.
  - ✓ العلاقة بين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة تخضع للمنطق الاقتصادي الشائع أي هناك ارتباط عكسي بينهما.
  - ✓ هناك علاقة طردية بين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.
  - ✓ يمكن بناء نموذج قياسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **مبررات اختيار الموضوع:**

إن من أهم الأسباب التي أدت بنا لتناول هذا البحث هو الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته، معرفة مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري، وسد النقص الملاحظ للدراسات القياسية حوله، وكذا الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج الانحدار، إضافة إلى ذلك الخروج بتوصيات قد تسهم في علاج الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الجزائري.

- **أهمية وأهداف الدراسة:**

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية معالجتها أو التخفيف من حدتها.

كما نرمي من خلاله البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- ✓ محاولة تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ الرغبة في استكمال البحث في هذا المجال.
- ✓ محاولة إبراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **حدود البحث:**

تجرى الدراسة في إطارين زمني ومكاني هما:

- ✓ الإطار المكاني :تناولت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ الإطار الزمني :حددت فترة الدراسة من 2003 إلى 2016.

وتم اختيار هذين الإطارين طبقا لمعيار مدى توفر بيانات الدراسة.

- **منهج البحث والأدوات:**

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي في الجانب النظري من الدراسة كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد استخدم المنهج الاستنباطي والمنهج الكمي عن طريق استخدام نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إلى جانب ذلك استخدمنا برامج إحصائية متخصصة **EVIEWS**, **EXCEL** لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

- **صعوبات البحث:**

إن من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعا في بلد ما من جهة وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية .وهناك صعوبات أخرى مثل:

- ✓ ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات صلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها.
- ✓ نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعضا لأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.

- **هيكل البحث:**

طبقا لإشكالية البحث ومن اجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

- ✓ يتناول الفصل الأول من هذا البحث الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق لمفهومها وماهية كل منهما على حدى وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني خصص للدراسات والأبحاث العلمية السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة بشكل مختصر.
- ✓ بينما الفصل الثاني في الدراسة يتناول الدراسة القياسية للمشكلة المدروسة في الجزائر خلال الفترة (**2003–2016**)، أين سيتم تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي من تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .وصياغة النموذج القياسي وتقديره، واختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والاقتصادية وتحليل النتائج المتحصل عليها، وعلى إثرها يتم استخلاص الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

ولعل ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي الآن، لم يكن ليتحقق بدون المساهمة الفاعلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد، وأداة تعمل على خلق فرص العمل، وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، كما تعمل كذلك على إحداث طاقة إنتاجية جديدة، وعلى رفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ اختلاف التعاريف المقدمة من بلد إلى آخر، وهذا يعود إلى اختلاف منظور كل بلد لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها، بالإضافة إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها، ومن هنا سنتطرق إلى أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنحاول ذكر بعض التعاريف لبلدان وهيئات دولية.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير المعتمدة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية...الخ، ولإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير المادية أو الحدية أو الوضعية من جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي الثانية (المعايير المادية، الكمية)[1].

1-المعايير الكمية:

يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر: حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ، مع العلم أن معيار حجم العمالة هو الأكثر انتشارا على المستوى العالمي لسهولة التعامل به وثباته لفترة من الزمن، وفيما يلي سنحاول أن نتعرض له بشيء من التفصيل:

- **حجم العمالة:** يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية

[1] - رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر،2008 ، ص16 .

فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.

وحسب هدا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع:

- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم 500 عامل وينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى:
  - ✓ المؤسسات الكبرى دولية النشاط.
  - ✓ المؤسسات الكبرى محلية النشاط.
- **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوده أصحاب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط ألا يزيد عددهم عن عشرة عمال.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين عشرة عمال وخمسين عاملا، إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال، ويرجع هذا للأسباب التالية:
  - ✓ اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.
  - ✓ اختلاف ظروف الصناعة من فرع لأخر في نفس البلد.
  - ✓ المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية[2].
- ➢ **رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسات كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا فتعد المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بالاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، المباني، الآلات التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع ورأس المال المتغير[3].

2-المعايير النوعية:

[2] - رابح خوني، رقية حساني، **نفس المرجع**، ص20 .

[3] - أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد1، المجلد 26، 2010، ص 206.

تتمثل أهم المعايير النوعية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- **الملكية:** إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، حيث يلعب المال دورا كبيرا في إدارتها، وفي بعض الدول مثل الدولة الجزائرية فهي تمتلك عددا من هذه المؤسسات.
- **المسؤولية:** تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص.
- **الحصة من السوق:** إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:
  - ✓ صغر حجم المؤسسة.
  - ✓ صغر حجم الإنتاج.
  - ✓ ضآلة رأس المال.
  - ✓ محلية النشاط.
  - ✓ ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجات هذه المؤسسات، والمنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا للتماثل في الإمكانيات والظروف.

ونتيجة للأسباب السابقة فإن هذا يحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السيطرة على الأسواق أو أن تفرض أي نوع من أنواع الاحتكار على عكس المؤسسات الكبرى، التي يسمح لها رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد وتشابك الاتصالات من السيطرة على الأسواق واحتكارها[4].

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف الهيئات الدولية:

- **تعريف البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسة الصغيرة تلك التي يعمل

[4] - رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص22، 23.

بها ما بين 10 و50 عامل، أما التي ما بين 50 و100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[5].

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:
  - **المؤسسة المصغرة** :تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
  - **المؤسسات الصغيرة** :الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.
  - **المؤسسة المتوسطة :**توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا[6].

2-تعريف بعض البلدان:

- **تعريف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية:** هي تلك المؤسسات التي يتولى فيها قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.

- **تعريف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:** هي كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيها عن 100 عامل، كما يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأموال الثابتة به بدون الأراضي والمباني.

- **تعريف اليابان:** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل، فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

---

[5]- آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص273 .

[6]- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008، ص03.

➢ **التعريف البريطاني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة** :تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كما يلي:

- **المؤسسات المصغرة** :من 1 إلى 9 أجير.
- **المؤسسات الصغيرة** :من 10 إلى 49 أجير.
- **المؤسسات المتوسطة** :من 50 إلى 249 أجير[7].

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم معيار عدد العمال للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد أن:

- الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة توظف 500 عامل.
- السويد توظف حتى 200 عامل.
- في كندا وأستراليا حتى 99 عامل.
- في الدنمارك حتى 50 عامل.

كما يمكن ملاحظة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم مثل ايطاليا، الهند، تونس وماليزيا، وتعتبر ايطاليا الدولة الأوروبية الأبرز في هذا المجال انطلاقا من أن 98% من الشركات الصناعية الإيطالية لا تحتاج لأكثر من 100 عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الاقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجال الصناعات الغذائية، المنسوجات والسيراميك[8].

3-تعريف المشرع الجزائري

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث اشارة الجريدة الرسمية في:

[7] - Abdelkader chachi, Abul hassan و **Financing Small and medium businesses : The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P 04.

[8] - آيت عيسى عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص274 .

➢ **القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

✓ **المادة الخامسة:** أشارة إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل ورقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.

✓ **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 و49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية أي لا تمتلك مؤسسة أو مجموع مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **المادة السابعة:** تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 01 و09 عمال، تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

والجدول التالي يوضح حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

جدول رقم (1-1): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج
صغيرة	09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	1 مليار دج

المصدر: القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، ص 06.

وكتعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكننا القول أنها" **تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع و/أو خدمات، التي تشغل من 50 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 10 و500 مليون دينار جزائري**".

➢ **القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11-01-2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

✓ **المادة الخامسة:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي:

1- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل.

2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشرة (12) شهرا.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **المادة 6:** تستفيد من أحكام هذا القانون، المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاؤها، التي تحترم الحدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **المادة 7:** تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49% من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

✓ **المادة 8:** تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى مليار(1) دينار جزائري.

- ✓ **المادة 9**: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.
- ✓ **المادة 10**: تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.
- ✓ **المادة 11**: إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وهي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطي الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.
- ✓ **المادة 12**: عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 8 و9 و10 أعلاه، ألا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين ماليتين متتاليتين.
- ✓ **المادة 13**: يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.
- ✓ **المادة 14**: يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا:
  - لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات.

  يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية وظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة أعلاه.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أهميتها ومحددات إنشائها

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

1-الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[9].

2-سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي[10].

3-قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين :تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل وعدم استعمالها للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

4-أنماط الملكية :يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، وهذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها[11].

---

[9]- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 67.
[10]- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص 66.
[11]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص29.

5-التجديد والإبداع :تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

6-تلبية طلبات المستهلكين :إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبير إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى[12].

7-الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجؤون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية، أما إذا رغب في استقطاب أو اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء، وهذا يعني أن الاتجاه إلى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادرا وصعبا، وذلك بسبب[13]:

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الضمانات البنكية اللازمة للحصول على القروض.

8-إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاظم باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي[14].

9-إحداث التوازن بين المناطق :تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا

---

[12]- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص 01.

[13]- قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

[14]- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص 20.

ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها [15].

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الأهمية الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.
- **توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.
- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.
- **تعبئة الموارد المائية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

2-الأهمية الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التوزيع لعادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة لغيره.

[15]- محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة :المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11 ، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،1999 ، ص:133.

- **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:** تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم[16].

الفرع الثالث: محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الدراسات السابقة نجد أن أهم محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

1- الاستثمار: هو المتغير الذي يوضح العلاقة بين تنفيذ السياسة المحلية وإنشاء المؤسسات، كما أن النفقات الاستثمارية تتعلق بالعمليات المالية من عمليات التجهيز شراء العقارات والمنقولات[17].

أما في حالة الجزائر فمن أجل تدعيم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بالاعتماد على مجموعة من البرامج والآليات والهيئات وهي:

- ✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في السوق[18].

- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**:

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال لخلق نشاط خاص.

- ✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM**:

[16]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 51،52.

[17] - Nadine Levratto, Denis Carré et Messaoud Zouikri, **Dynamique des territoires et création d'entreprises : une analyse des départements français en 2008**, EconomiX, CNRS, université de Paris Ouest, Nanterre La Défense, 2013-18, p 09.

[18]- عز الدين عز الدين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014/2013، ص 105،106.

أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الأخير الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارAPSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI [19].

2- نسبة البطالة:

نسبة البطالة هو متغير مفسر لإنشاء المؤسسات ضمن المخطط الوطني، كما تؤدي نسبة البطالة المرتفعة إلى نشاطا قوي في مجال المقاولاتية مما يؤدي إلى الانخفاض المتوقع في نسبة البطالة[20].

[19]- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول :اوقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 06.

[20] - Ibid, pp.10-11.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

حتى نتمكن من الفهم الدقيق لموضوع الدراسة والتمحور حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المحددة في إنشائها، سنقوم بتقديم بعض الدراسات العلمية المشابهة له قصد تقديم أوجه التشابه، أوجه الاختلاف، النقد، وهذا بهدف الفهم الدقيق والتغلغل أكثر في الموضوع محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات المحلية

- NASROUN Nacera : Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister **« Dynamique entrepreneuriale et déterminants de la création des PME dans la wilaya de Bejaïa »**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الإطار النظري والتحليلي لديناميكيات المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بجاية، باستخدام أداة الإستبان.

وبعد القيام بالخطوات المنهجية في التحقيق، شرعت في العرض وتحليل نتائج التحقيق الميداني، ومن بين أهم العناصر التي تميزت بها هذه الدراسة هي الأخذ بعين الاعتبار لأهم معوقات ومحفزات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بجاية.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن معظم رجال الأعمال يستثمرون بشكل أساسي في القطاعات ذات رأسمال منخفض والتي تعود بمعدلات فائدة مرتفعة، وتتميز المؤسسات التي شملتها الدراسة بشكل عام بحجمها الصغير (مؤسسات مصغرة) تم إنشاؤها حديثا وشكلها القانوني هو الملكية الفردية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1- *Marie-Estelle Binet, François Facchini et Martin Koning* **« LES DÉTERMINANTS DE LA DYNAMIQUE ENTREPRENEURIALE DANS LES RÉGIONS FRANÇAISES (1994-2003) »** Article Vol. 33, (Spécial Issue/ Numéro spécial) : 73-88

سعت الدراسة إلى تقييم المحددات الديناميكية للمقاولاتية في الأقاليم الفرنسية خلال الفترة (1993-2004) حيث تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بان (Panel) وفق طريقة Blundell et Bond (1998) لشرح نسبة إنشاء المؤسسات.

وتمثلت النتائج المتحصل عليها: أن نسبة البطالة والدخل المتاح لهما التأثير الإيجابي في إنشاء المؤسسات إقليميا.

2- *Pierre-André Julien, Frédéric Laurin, Josée St-Pierre et Martin Morin* **« Les déterminants de l'entrepreneuriat dans les municipalités régionales de comté du Québec »** Rapport d'étude de l'Institut de la Statistique du Québec Juillet2013.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المحددات الإقليمية للمقاولاتية في مقاطعة كيباك (Québec) خلال الفترة (2001-2010) حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية.

وتمثلت النتائج المتحصل عليها: القدرة التفسيرية للنموذج تجاوزت 80% وتمثل مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، كما أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات المفسرة (الاستقلالية الاقتصادية، الدخل المتوسط، نسبة البطالة) والمتغير التابع.

3- *Philippe MOATI, Annie PERRAUD et Laurent POUQUET* **« LES DETERMINANTS TERRITORIAUX DE LA CREATION D'ENTREPRISES ET AUTRES ARTICLES D'ETUDE ET DE RECHERCHE »** CAHIER DE RECHERCHE N° 146, OCTOBRE 2000.

سعت الدراسة إلى تقييم المحددات الإقليمية لإنشاء المؤسسات في فرنسا خلال الفترة (1990-1996)، من خلال الاعتماد على أسلوب الإحصاء الوصفي (دراسة إحصائية).

وتمثلت النتائج المتحصل عليها:

- تستفيد المؤسسات المتواجدة في المناطق الحضرية من أكبر قدر من الطاقة الإنتاجية، مما يمكنها من احتلال مكانة مهمة في النظام الإنتاجي، بينما تعاني المؤسسات التي تقع في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة من عجز في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات ويحد من نمو الأخرى.
- تميل المؤسسات إلى التخلي عن أراضيها المحلية عندما تكون قدرتها التنافسية ضعيفة، إلى الانتقال إلى المناطق التي تقدم بيئة أكثر ملائمة مما يؤدي إلى هجرة بعض المؤسسات.
- توسع النسيج الاقتصادي في المناطق الحضرية يؤدي إلى التوسع في إنشاء المؤسسات، كما أن ثروة بعض الأراضي بالمواد الأولية ستجعلها بطبيعة الحال هي الأراضي المفضلة لإنشاء مؤسسات جديدة.

4- *Nadine LEVRATTO, Denis CARRE et Messaoud ZOUIKRI*« **Dynamique des territoires et création d'entreprises : une analyse des départements français en 2008 »** Document de Travail 2013-18.

سلطت الدراسة الضوء على الديناميك الإقليمي لإنشاء المؤسسات في فرنسا حيث تم تقسيمها إلى ثلاث محاور وهي: الأولى تحتوي على المتغيرات المتعلقة بالعناصر الهيكلية والبنية التحتية في الإقليم، والثانية تشير إلى تأثيرات التكتلات الاقتصادية، بينما تتكون الثالثة من العنصر غير المرئي، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج.

وتمثلت النتائج المتحصل عليها: وجود علاقة طردية بين المتغيرات المفسرة (التأثير الجغرافي، معدل البطالة، نسبة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام والاستثمار) والمتغير التابع (إنشاء المؤسسات).

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، نحاول في هذا المطلب إظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهما وبين الدراسة الحالية، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: المقارنة مع الدراسات المحلية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة المحلية من خلال إلقاء نظرة على الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): مقارنة الدراسات السابقة المحلية مع الدراسة الحالية

	الدراسة المحلية	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الهدف	إبراز الإطار النظري والتحليلي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إبراز الإطار النظري والتحليلي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
عينة الدراسة	ولاية بجاية	الجزائر
فترة الدراسة	2010	2016-2003
طريقة معالجة الموضوع	استبيان	طريقة المربعات الصغرى العادية

النتيجة المتحصل عليها	- معظم رجال الأعمال يستثمرون بشكل أساسي في القطاعات ذات رأسمال منخفض حيث تعود بمعدلات فائدة مرتفعة. - أغلبية المؤسسات هي مؤسسات مصغرة.	وجود علاقة طردية بين الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلاقة عكسية بين البطالة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يظهر أن الاختلاف الواضح بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المحلية في طريقة المعالجة والعينة المدروسة وكذا فترة الدراسة.

الفرع الثالث: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

نجري مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية، كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (1-3): مقارنة الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية

	الدراسة الأجنبية				الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	**الدراسة الرابعة**	
موضوع الدراسة	المحددات الديناميكية للمقاولاتية في الأقاليم	المحددات الإقليمية للمقاولاتية	المحددات الإقليمية لإنشاء المؤسسات	الديناميك الإقليمي لإنشاء المؤسسات	محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
عينة الدراسة	فرنسا	مقاطعة كيباك (Québec)	فرنسا	فرنسا	الجزائر
فترة الدراسة	2004-1993	2010-2001	1996-1990	2008-2004	2016-2003
طريقة معالجة الموضوع	Panel	طريقة المربعات الصغرى العادية	الإحصاء الوصفي	طريقة المربعات الصغرى العادية	طريقة المربعات الصغرى العادية
النتيجة	نسبة البطالة	وجود علاقة طردية	المناطق الحضرية	وجود علاقة	وجود علاقة طردية بين

المتحصل عليها	والدخل المتاح لهما التأثير الإيجابي في إنشاء المؤسسات إقليميا	بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع	والمناطق الغنية بالمواد الأولية تساعدان على إنشاء المؤسسات	طردية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع	الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلاقة عكسية بين البطالة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر :من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يظهر أوجه الشبه والاختلاف الواضح بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الأجنبية في طريقة المعالجة والعينة المدروسة حيث الدراسة الحالية ستعالج الموضوع بطريقة المربعات الصغرى العادية كما عالجت الدراسة الثانية والرابعة بنفس الطريقة، على عكس الدراسة الثالثة التي عالجت الموضوع عن طريق الإحصاء الوصفي والدراسة الأولى التي اعتمدت على طريقة بانل، كما نلاحظ وجود اختلاف بين عينة الدراسة وكذا فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول بغض النظر عن مدى تطورها الفني والإداري واختلاف نظمها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وفي نفس الوقت فقد اهتمت الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة ودعم الصناعات الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين.

وعلى هذا الأساس فلقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعتها ضمن أولوياتها، واعتبرتها أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لكونها تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، الصادرات والتشغيل، ولعل ذلك الاهتمام يتجلى في السعي المتواصل للحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته وتطويره، من خلال إنشاء العديد من الهياكل والمؤسسات المتخصصة، والأليات وبرامج الدعم والتطوير.

كما نستنتج من الدراسات السابق أن نسبة البطالة والاستثمار يمثلان المتغيرات المفسرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى ضوء هذا الاستنتاج ستكون دراستنا القياسية.

أما فيما يخص المتغيرات المفسرة (التأثير الجغرافي، نسبة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام) فلم نتمكن من الحصول على المعلومات الإحصائية لهذين المتغيرين، وهذا راجع لنقص المعلومات الإحصائية.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

استنادا على الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سوف يتم في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة، وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي، من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج (EViews 10)، وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، وعلى هذا الأساس يجب معرفة خطوات إنجاز هذه الدراسة بدء بمجتمع الدراسة ثم متغيراتها ، كذلك النموذج المستخدم بغية الإلمام بجوانبه المنهجية والنظرية، إضافة إلى ذلك البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا النتائج المتحصل إليها بعرضها، تفسيرها، تحليلها، مناقشتها ومقارنتها بالفرضيات.

ولهذا قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول :ويتضمن الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني :ويتضمن عرض النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة، سنتطرق في هذا الجزء التطبيقي لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك من أجل الوصول للإجابة على إشكالية هذا الموضوع، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المتبعة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

يحتوي هذا المطلب على ثلاث فروع الأول يتناول مجتمع الدراسة، أما الثاني فتم فيه تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بينما الفرع الثالث فتطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

لمعرفة مدى تأثير بعض متغيرات الدراسة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا باختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كمجتمع لدراستنا، حيث يمثل الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية عليه، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

لدراسة مدى تأثر المتغير التابع (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالمتغيرات المفسرة (الاستثمار ونسبة البطالة)، ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات سنقوم بدراسة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- المتغير التابع: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويرمز له بـ (PME).

الشكل (2-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2016)

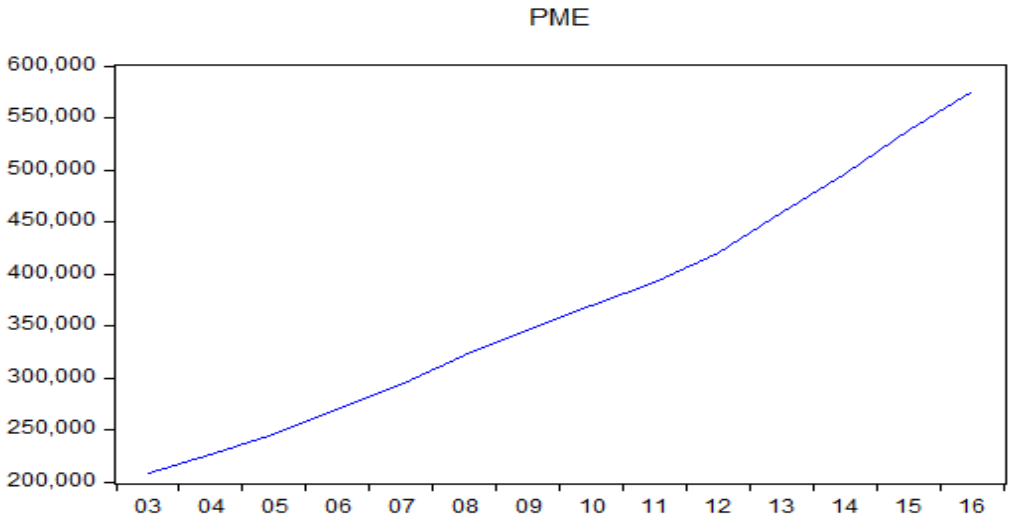

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 10)

نلاحظ من خلال الشكل **(2-1)** أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة **(2003-2016)**، حيث أنه في سنة **2003** كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **207949** مؤسسة، ليصل الى **575906** مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة **2016**، وهذه الزيادة بنسبة قدرها **176.94%**، وهذا التزايد راجع إلى مختلف السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمثل الجدول التالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة.

جدول رقم (2-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفئة للفترة (2007-2016)

السنة	مؤسسة مصغرة من 1 إلى 9 عامل	مؤسسة صغيرة من 10 إلى 49 عامل	مؤسسة متوسطة من 50 إلى 250 عامل	المجموع
2007	280247	12140	1559	293946
2008	308532	10494	2361	321387
2009	329792	14278	1805	345875
2010	358276	9972	1071	369319
2011	374641	15240	1880	391761
2012	403817	15838	462	420117
2013	452523	4594	2297	459414
2014	484614	11282	1093	496989
2015	529832	5379	2690	537901
2016	567268	5759	2879	575906

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (2-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2007-2016)

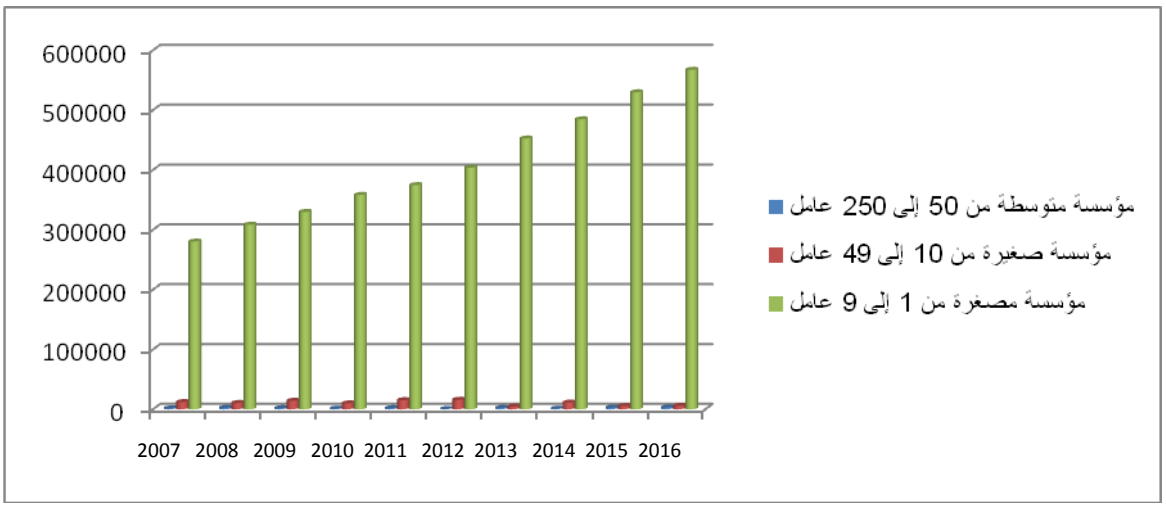

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل (2-2): أن عدد المؤسسات المصغرة يمثل ما نسبته تزيد عن **95%** من عدد اجمالي المؤسسات، وهي في تزايد مستمر خلال الفترة **(2007-2016)**، وهذا ما يدل على الميول الكبير لإنشاء

مؤسسات مصغرة، حيث كان عدد المؤسسات المصغرة **280247** سنة **2007**، ليقفز هذا العدد إلى **567268** مؤسسة مصغرة وهذا سنة **2016**، وهذه الزيادة بنسبة قدرها **202.41%**.

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة فإن عددها عرف تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى، حيث قدر عددها **12140** مؤسسة صغيرة سنة **2007**، وقد عرف هذا العدد أقصى مستوياته سنة **2012** حيث قدر بـ **15838** مؤسسة بزيادة قدرها **130.46%**، ليقدر عددها سنة **2016** بـ **5759** مؤسسة.

أما المؤسسات المتوسطة فتمثل أدنى مرتبة من حيث عدد اجمالي المؤسسات، فقد عرف هذا الصنف أدنى مستوياته خلال سنة **2012** حيث قدر ب **462** مؤسسة. أما أقصى مستوياته فقد سجلت خلال سنة **2016** بـ **2879** مؤسسة، بنسبة زيادة **623.16%**.

من خلال ما سبق نلاحظ أن ما يزيد عن **95%** من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات مصغرة، وهذا الصنف من المؤسسات غير قادر على امتصاص البطالة بالشكل المرغوب.

المتغيرات المفسرة: وتشمل كل من:

- **الاستثمار**: ونقصد به القروض المقدمة من طرف (ANDI, ANSEJ,ANGEM,CNAC) والموجهة للاستثمار لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز **(INV)**.

الشكل (2-3): تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2016)

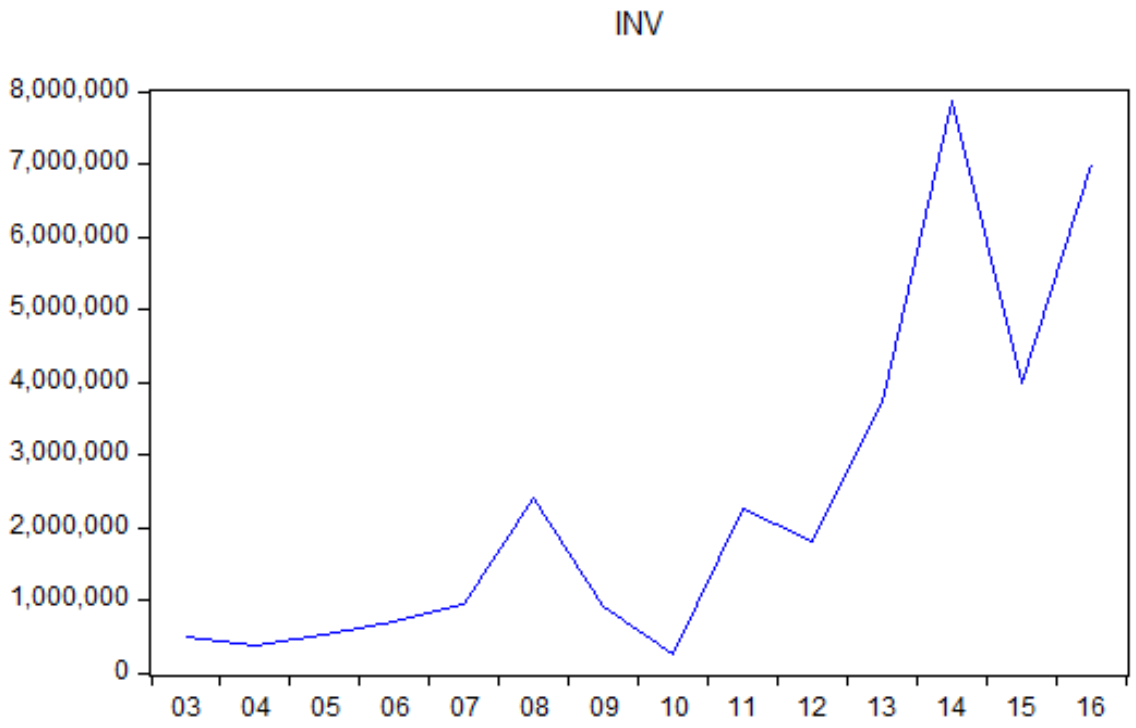

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 10)

نلاحظ من خلال الشكل (2-3): بصفة عامة يمكن القول ان القروض الموجهة للاستثمار عرفت تزايدا خلال الفترة **(2003-2016)**، حيث بلغت قيمتها **6986999** مليون دج سنة **2016** بعدما كانت **490459** مليون دج سنة **2003** وهذا بنسبة زيادة قدرها **1424%**.

وهذا ما يدل على انتهاج الجزائر لسياسة تشجيع الاستثمار من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، والتخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات الذي يمثل أغلبية صادراتها.

خلال الفترة **(2003-2016)** عرفت القروض الموجهة للاستثمار تزايد وهذا يرجع لارتفاع عائدات البترول خلال هذه الفترة، لتبدأ بعدها بالانخفاض لتصل أدنى مستوياتها سنة **2010** حيث بلغت قيمتها **254529** مليون دج، وهذا راجع للازمة العالمية لسنة **2008** ما أدى لانخفاض قيمة الدولار وبالتالي تراجع عائدات الجزائر من البترول، لتبدأ مرة أخرى في التزايد لتصل لأعلى مستوياتها خلال سنة **2014** حيث بلغت قيمة القروض الموجهة للاستثمار **7873902** مليون دج، لتعود للانخفاض سنة **2015** بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر ثم تعود للارتفاع سنة **2016** لتبلغ قيمتها **6986999** مليون دج.

- **نسبة البطالة**: وتمثل نسبة البطالة في المجتمع الجزائري، ويرمز له بالرمز **(CHM)**.

الشكل (2-4): التمثيل البياني لتطور عدد البطالين للفترة (2003-2016)

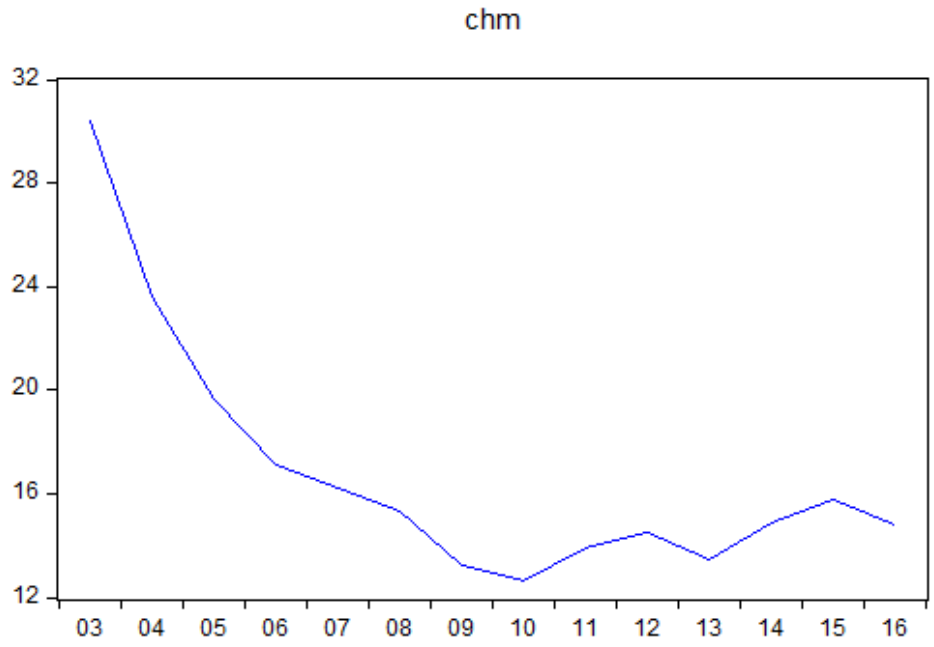

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (EViews 10)

نلاحظ من خلال الشكل (2-4): بصفة عامة يمكن القول ان نسبة في الجزائر عرف انخفاضا خلال الفترة **(2003-2016)**، حيث قدر بنسبة **14.79 %** سنة **2016** بعدما كانت تقدر بنسبة **30.36 %** سنة **2003**.

عرفت الفترة **(2003-2010)** انخفاضا مستمرا في نسبة البطالة لتبلغ نسبة **12.6 %** سنة **2010**، ويعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الجزائر في دعم لتشغيل الشباب وفتح مناصب شغل جديدة ومنح قروض للاستثمار، لتعود هذه النسبة للارتفاع بشكل متذبذب إبتداءا من سنة **2011** حيث قدرت بنسبة **13.9 %**، لتصل سنة **2016** لنسبة **14.79%**.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متمثلة فيما يلي:

- **مصادر أولية:** وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها، حيث جمعت التقارير السنوية والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات لكونها تتمتع بمصداقية، وكذا المنشورات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- **مصادر ثانوية:** وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة والمقالات والمجلات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياته وبغية تسهيل عملية الحصول على النتائج كعملية أولية، تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع مع المتغيرات المفسرة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة (المفسرة) للمتغير التابع.

ومن أجل القيام بذلك تم الاستعانة ببرنامج الجداول المستقلة **Microsoft Excel 2010**، لتجميع البيانات المحصلة وتفريغها، أما فيما يخص استخراج والحصول على النتائج قمنا باستخدام البرنامج الإحصائي **(EViews 10).**

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول فيما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليليها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض النتائج

بعد تحديد عدد من المتغيرات المفسرة* التي رأينا أنها تأثر في المتغير التابع (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، من خلال دراستنا النظرية والتطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج ومناقشتها.

الفرع الأول: صياغة النموذج

إن من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا سنبدأ بتحديد المتغيرات وترميزها بحيث نجد:

- **المتغير التابع:** ممثلا بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بـ (PME).
- **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل فيما يلي:
  - ✓ الاستثمار: قيمة القروض الموجهة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز(INV).
  - ✓ عدد البطالين ويرمز له بالرمز (CHM).

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي، وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، وبما أن وحدات القياس غير متجانسة نقوم بإدخال اللوغاريتم لاختزال وحدات القياس من أجل إحداث تجانس بين المتغيرات، وكذا من أجل التخلص من تشتت السلاسل الزمنية ولتسهيل تطبيق مختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية، فيصبح الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

* المتغيرات المفسرة: الاستثمار، نسبة البطالة. للاطلاع أكثر أنظر:
- Nadine Levratto, Denis Carré et Messaoud Zouikri, Op.Cit , pp 09-11.

$$Log(PME) = (LogINV, LogCHM)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج القياسي الخاص بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الشكل التالي:

$$Log(PME_i) = B_0 + B_1 Log(INV_i) + B2Log(CHMi) + u_i$$

حيث:

i : الزمن أي قيمة المتغير في السنة i.

PME : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

INV : قيمة القروض الموجهة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ (مليون دينار جزائري).

CHM : نسبة البطالة.

B_2, B_1, B_0 : تمثل معلمات النموذج.

ملاحظة: النموذج القياسي ذا طابع احتمالي لذا تم إدراج حد الخطأ u_i، حيث أنه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن يصعب قياسها.

فرضيات النموذج:

* الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(U_i) = 0$ حيث: $\forall i = 1.....n$
* تجانس (ثبات) تباين الأخطاء $Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma^2$ حيث: $\forall i = 1.....n$
* عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء $Cov(U_i, U_j) = E(U_i, U_j) = 0$ حيث: $\forall i \neq j \quad i,j = 1...n$

الفرع الثاني: تقديم النتائج

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى (**MCO**)، لاعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **(EViews 10)**، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي من خلال الجدول التالي:

1-نتائج تقدير النموذج:

جدول رقم (2-2): نتائج تقدير النموذج لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2016

Dependent Variable: LOG(PME)
Method: Least Squares
Date: 05/05/18 Time: 16:51
Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.93441	0.862325	13.83980	0.0000
LOG(INV)	0.182723	0.038035	4.804017	0.0005
LOG(CHM)	-0.627482	0.171834	-3.651671	0.0038

R-squared	0.851735	Mean dependent var	12.76953
Adjusted R-squared	0.824778	S.D. dependent var	0.325016
S.E. of regression	0.136050	Akaike info criterion	-0.964176
Sum squared resid	0.203606	Schwarz criterion	-0.827235
Log likelihood	9.749233	Hannan-Quinn criter.	-0.976852
F-statistic	31.59586	Durbin-Watson stat	1.419364
Prob(F-statistic)	0.000028		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

ووفقا للجدول رقم (2-2) كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

Log (PME) = 11.93441 + 0.182723 Log (INV) - 0.627482 Log (CHM)

T = (13.83980) (4.804017) (-3.651671)

Prob (0.0000) (0.0005) (0.0038)

R^2 0.851735 N = 14 F = 31.59586

$\overline{R^2}$ 0.824778 DW = 1.419364 Prob = 0.000028

حيث أن:

T : هي عبارة عن قيمة إحصائية **T** ستيودنت.

R^2: معامل التحديد.

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل.

N : عدد المشاهدات.

DW : إحصائية Durbin watson.

F : إحصائية فيشر.

Prob: احتمال الخطأ.

أولا: الدارسة الاقتصادية للنموذج الخطي:

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- ✓ أ ن معامل الاستثمار موجب أي أن العلاقة طردية بينه وبين المتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، وهذا ما أثبتته التوقعات سابقة الذكر.
- ✓ أ ن معامل البطالة سالب أي أن العلاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا ما أثبتته التوقعات السابقة.

ثانيا: الدارسة الإحصائية للنموذج

يستلزم اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد العديد من المعايير الإحصائية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية **T** ستيودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر**F**، ومعامل التحديد، ومعامل التحديد المعدل، ليتم في الأخير استخدام اختبار **Chow** لدراسة مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه.

1-اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

يساعد اختبار ستيودنت **T** على التعرف على مدى معنوية معلمات النموذج، حيث أنه تم تقدير النموذج عند مستوى ثقة **95%**، فإن نسبة الخطأ المسموح بها تمثل **5%** فقط، وبالتالي حتى تتمتع المعلمة المقدرة بمعنوية إحصائية يجب أن تكون أقل من **5%**.

ويتضح من المعادلة السابقة المقدرة، وحسب الجدول رقم **(2-1)** السابق، وبالاستناد إلى اختبار **T** ثبتت معنوية معلمة الثابت، ومعلمة قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعلمة عدد البطالين، وبالتالي تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع، من خلال اختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة كما يلي:

فرضية العدم: $H_0: B_0=B_1=....=B_5=0$

الفرضية البديلة : $H_1: B_0\neq B_1\neq....\neq B_5\neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار **T** ستيودنت من خلال الجدول التالي، والذي يوضح القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة، والقيم الجدولية T_{tab}، وأدنى مستوى معنوية **Prob**، وذلك عند مستوى معنوية **5%**. حيث تستخرج القيمة الجدولية T_{tab} من جدول ستيودنت وذلك عند مستوى معنوية **5%** وبدرجة حرية **(n-k)**، كما أنه سيتم أخذ قيمة T_{cal} بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الاختبارية كما يلي:

جدول رقم (2–3): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيمة المحسوبة T_{cal}	القيمة الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	B_0	13.83980	2.179	0.0000
INV	B_1	4.804017	2.179	0.0005
CHM	B_2	3.651671	2.179	0.0038

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews 10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- ✓ **بالنسبة لمعامل الثابت (B_0)**: فإن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: **13.83980 > 2.179**، وعلى هذا الأساس سيتم رفض فرضية العدم **H_0**، أي أن **B_0** معنوي، مع العلم أن أدنى مستوى معنوية **Prob** تساوي **0.0000**.

- ✓ **بالنسبة لمعامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (B_1):** فإن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: **4.804017 > 2.179**، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ **B_1**

يساوي **Prob = 0.0005** أقل من **5%**، و بالتالي رفض فرضية العدم **H_0** وعليه **B_1** معنوي، و من ثم يمكن القول أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **5%**، في تفسير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يؤثر على المتغير التابع (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

- ✓ **بالنسبة لمعامل عدد البطالين B_2**: فإن القيمة المحتسبة **T_{cal}** أكبر من القيمة الجدولية **T_{tab}** أي: **3.651671 > 2.179**، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ **B_1** يساوي **Prob =0.0038** أقل من **5%**، وبالتالي رفض فرضية العدم **H_0** وعليه **B_2** معنوي، ومن ثم يمكن القول ان نسبة البطالة لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **5%**، في تفسير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (نسبة البطالة) يؤثر على المتغير التابع (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر).

2 – اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد، واختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من الجدول **(2-2)**:

- ✓ **اختبار (R^2):** يهدف هذا الاختبار إلى بيان القدرة التفسيرية للنموذج، و بمعنى آخر مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبالنظر إلى مخرجات البرنامج كانت القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ: **R^2 = 0.851735** ، و هي قريبة من الواحد، و هذا يعني أن **85%** من التغيرات الحاصلة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سببها المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج، و هذا يدل على أن هناك ارتباط قوي بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتغيرات المفسرة، في حين الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، و متضمنة في حد الخطأ u_i.

- ✓ **اختبار فيشر F:** يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل، وذلك من خلال الفرضيتين:

فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0 : B_1=B_2=0$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي : $H_1 : B_0 \neq 0, B_1 \neq 0 \; B_2 \neq 0$

يتم المقارنة بين القيمة المحتسبة والمقدرة بـ $F_{cal} = 31.59586$ مع القيمة المجدولة F_{tab} التي يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية **5%**، ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية : $F^k_{n-k-1} = F^2_{14-2-1} = F^2_{11} = 3.98$

وعليه وبعد المقارنة نجد أن: $F_{tab} < F_{cal}$ نرفض فرضية العدم، والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة و التي تنص على أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن النموذج ككل له معنوية، وبالنظر لمخرجات البرنامج نجد أيضا أن الاختبار: **Prob (F-stat) = 0.000116**، وهو أقل من**5 %**، وبالتالي فإن معادلة الانحدار تتمتع بالمعنوية الإحصائية، ومن ثم فإنه توجد على الأقل معلمة واحدة مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية **5%**.

✓ **اختبار Chow:**

يعبر اختبار **Chow** على مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه أي مدى صلاحيته على طول فترة الدراسة **(2003-2016)**.

ولدراسة استقرارية النموذج لابد من تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين عند نقطة أو سنة فاصلة حدثت فيها تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وفي حالتنا هذه يمكن اعتبار سنة **2008** هي السنة الفاصلة أو نقطة الانعطاف.

وبالاعتماد على اختبار **Chow** نتحصل على قيمة F_{cal} من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2–4): نتائج اختبار Chow للاستقرارية

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2003 2016

F-statistic	0.611778	Prob. F(3,8)	0.6261
Log likelihood ratio	2.891559	Prob. Chi-Square(3)	0.4086
Wald Statistic	1.835335	Prob. Chi-Square(3)	0.6073

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

من خلال المقارنة بين القيمة المحتسبة والمقدرة بـ $F_{cal} = 0.611778$ مع القيمة المجدولة F_{tab} التي يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية **5%**، ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية : $F^{k}_{n-k-1} = F^{2}_{10} = 3.89$

وعليه وبعد المقارنة نجد أن: $F_{tab} > F_{cal}$، وعليه نقبل بفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فإن معالم النموذج مستقرة، وبالتالي النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

كما أن قيمة الاحتمال تساوي إلى: **Prob .F(3,8) = 0.6261**، وهي أكبر من **5%**، ومن ثم فإن المعاملات مستقرة معنويا في كامل الفترة، وأن سنة **2008** لا تعتبر نقطة انعطاف.

ثالثا: الدارسة القياسية للنموذج

يمكن تقييم النموذج قياسيا كما يلي:

1-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Test de Durbin-Watsan):**

يشير اختبار **Durbin-Watsan** إلى الارتباط الذاتي بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار فإنه يشير إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للقيم المتتالية للحد العشوائي، ويقوم الاختبار على فرضيتين:

فرضية العدم: انعدام الارتباط الذاتي $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: وجود الارتباط الذاتي $H_0 : \rho \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين قيمة **DW** المحتسبة والتي تساوي **DW = 1.419364** وقيمة **DW** المستخرجة من جدول **(Durbin-Watsan)**، مع الأخذ بعين الاعتبار **N=14** وعدد المتغيرات المستقلة **k = 2** ، نجد قيم كل من **du = 1.55** و **dl = 0.91** واللتين تحددان مساحة ما بين **0** و **4**، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2–5): مناطق القبول والرفض لاختبار (Durbin-Watsan) للنموذج الخطي:

0	dl=0.91	du=1.55	2	2.45	3.09	4
$\rho > 0$	?	$\rho = 0$	$\rho = 0$	?	$\rho < 0$	
ارتباط ذاتي موجب رفض H0	منطقة غير محددة منطقة الشك	عدم وجود ارتباط ذاتي قبول H0	عدم وجود ارتباط ذاتي قبول H_0	منطقة غير محددة منطقة الشك	ارتباط ذاتي موجب رفض H_0	

المصدر: من اعداد الباحث

أظهر اختبار **DW** وجود استقلال بين البواقي، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بينهما، حيث وجد من نتائج الاختبار أن: **DW = 1.419364**، وهي محصورة بين **dl = 0.91** والقيمة **du = 1.55**، وبالتالي فهي تقع ضمن منطقة غير محددة (منطقة الشك)، وبالتالي لا يمكننا الجزم أنه يوجد أو لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Test de Breusch Pagan Godfrey):**

يتركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء ρ.

فرضيات الاختبار:

(غياب الارتباط الذاتي) $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \ldots \rho_p = 0$

$H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq \ldots \rho_p \neq 0$ (وجود الارتباط الذاتي)

إذا كان: $nR^2 \geq \chi^2(\rho)$ نرفض فرضية العدم H_0 بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وكانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار كالتالي:

جدول رقم (2–5): نتائج اختبار Breusch Pagan Godfrey للارتباط الذاتي بين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.494579	Prob. F(2,11)	0.6228
Obs*R-squared	1.155061	Prob. Chi-Square(2)	0.5613
Scaled explained SS	0.507533	Prob. Chi-Square(2)	0.7759

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/05/18 Time: 17:03
Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.087382	0.118846	0.735251	0.4776
LOG(INV)	-0.000717	0.005242	-0.136775	0.8937
LOG(CHM)	-0.022455	0.023682	-0.948175	0.3634

R-squared	0.082504	Mean dependent var	0.014543
Adjusted R-squared	-0.084313	S.D. dependent var	0.018007
S.E. of regression	0.018750	Akaike info criterion	-4.927783
Sum squared resid	0.003867	Schwarz criterion	-4.790843
Log likelihood	37.49448	Hannan-Quinn criter.	-4.940460
F-statistic	0.494579	Durbin-Watson stat	2.405032
Prob(F-statistic)	0.622762		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

نلاحظ أن: $nR^2 < \chi^2_{2,0.05}$ حيث $nR^2 = 1.155$ و $\chi^2_{2,0.05} = 5.991$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 بمعنى لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن **Prob. F(2,11) = 0.6228** أكبر من **0.05** وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2– اختبار عدم ثبات التباين:

- **اختبار عدم ثبات التباين (Test de White):**

اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذا مربعاتها.

ووفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي **(EViews10)**، تم الحصول على انحدار مساعد كما يلي:

جدول رقم (2-6): نتائج اختبار White لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.095044	Prob. F(5,8)	0.1683
Obs*R-squared	7.937825	Prob. Chi-Square(5)	0.1597
Scaled explained SS	3.487875	Prob. Chi-Square(5)	0.6252

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/05/18 Time: 17:05
Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.386951	1.963432	2.743640	0.0253
LOG(INV)^2	-0.001363	0.004343	-0.313928	0.7616
LOG(INV)*LOG(CHM)	0.148928	0.050713	2.936701	0.0188
LOG(INV)	-0.361201	0.156771	-2.304001	0.0502
LOG(CHM)^2	0.041197	0.074312	0.554382	0.5945
LOG(CHM)	-2.212816	0.899489	-2.460081	0.0393

R-squared	0.566988	Mean dependent var	0.014543
Adjusted R-squared	0.296355	S.D. dependent var	0.018007
S.E. of regression	0.015105	Akaike info criterion	-5.250093
Sum squared resid	0.001825	Schwarz criterion	-4.976212
Log likelihood	42.75065	Hannan-Quinn criter.	-5.275446
F-statistic	2.095044	Durbin-Watson stat	2.986359
Prob(F-statistic)	0.168346		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

نلاحظ أن: $nR^2 > \chi^2_{2,0.05}$ حيث $nR^2 = 7.9378$ و $\chi^2_{2,0.05} = 5.991$، ومنه نقبل فرضية العدم H_0، ومنه نرفض فرضية العدم، وبالتالي عدم ثبات التباين.

اختبار عدم ثبات التباين (Test de ARCH): كانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (2-7): نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.130206	Prob. F(1,11)	0.7251
Obs*R-squared	0.152080	Prob. Chi-Square(1)	0.6966

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/05/18 Time: 17:00
Sample (adjusted): 2004 2016
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.016914	0.006763	2.500829	0.0295
RESID^2(-1)	-0.106773	0.295901	-0.360841	0.7251

R-squared	0.011698	Mean dependent var	0.015403
Adjusted R-squared	-0.078147	S.D. dependent var	0.018441
S.E. of regression	0.019148	Akaike info criterion	-4.932613
Sum squared resid	0.004033	Schwarz criterion	-4.845697
Log likelihood	34.06198	Hannan-Quinn criter.	-4.950478
F-statistic	0.130206	Durbin-Watson stat	1.985169
Prob(F-statistic)	0.725053		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

نلاحظ أن: $nR^2 < \chi^2_{2,0.05}$ حيث $nR^2 = 0.163772$ و $\chi^2_{2,0.05} = 5.991$، ومنه نقبل فرضية العدم H_0 .

كما أن **Prob. F(1,11) = 0.7251** أكبر من **0.05** وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء متجانس (ثابت).

3-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Test de jarque-Bera):

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر سوف يتم اعتماد **(Test de jarque-Bera)**، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج (Jarque-Bera)

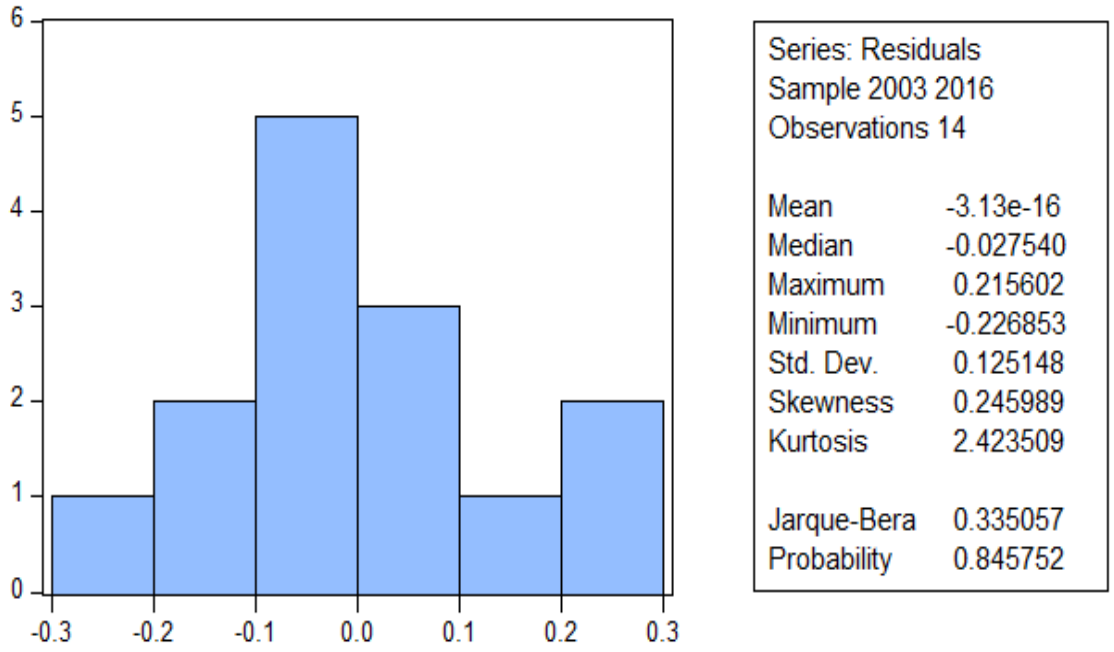

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10)

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الاحتمال: **P = 0.845752** وهي أكبر من مستوى معنوية **0.05** وهو ما يعني أن سلسلة البواقي تتمتع بتوزيع طبيعي.

من خلال جميع الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها في الدراسة القياسية تبينت صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج

تمكنا من تقدير أفضل نموذج قياسي لمحددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة **(2003-2016)**، انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع، وقد حصلنا على المعادلة الانحدارية الخطية التالية:

Log (PME) = 11.93441 + 0.182723 Log (INV) - 0.627482 Log (CHM)

تتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- أن أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النموذج وخلال فترة الدراسة هي الاستثمار بمعدل **0.182723** بمعنى أن أي زيادة في هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة **0.182723%**، أما نسبة البطالة فجأت بمعدل **0.627482** بمعنى أن كل زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة**0.627482%**، يقابلها إنخفاض في نسبة البطالة بوحدة واحدة .

- تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على دراستنا مكننا من الحصول على نموذج مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

- الدالة الخطية ذات الانحدار المتعدد والدالة اللوغاريتمية هي الأكثر تمثيل لدالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- من خلال هذه الدراسة وجدنا أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتأثر بشكل كبير بالاستثمار ونسبة البطالة.

- فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فربما توجد عوامل أخرى تحدده غير العوامل أو المتغيرات التي تطرقنا إليها.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لمحددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة **(2003-2016)**، باستخدام نموذج الانحدار لخطي المتعدد بهدف الوصول من خلاله إلى أهم المتغيرات المؤثرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حيث قمنا بتحديد المتغيرات وجمع بياناتها وبناء نموذج ومعالجته وتقديره إحصائيا واقتصاديا وربطها بالواقع الاقتصادي الجزائري، حيث توصلنا إلى أن أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتمثل في نسبة البطالة والاستثمار، وان العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع هي:

- وجود علاقة طردية بين الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- وجود علاقة عكسية بين نسبة البطالة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وهذا ما تثبته الدراسات السابقة.

الخـاتمـــــة

هدفت الدراسة السابقة في عرضها، لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:

ما هي محددات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003-2016)؟

لذا ومن أجل التعرف أكثر على أبعاد الموضوع، تم معالجة الإشكالية المذكورة أعلاه من خلال الاعتماد، على جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث تم التعرض في الجانب النظري إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خصائصها ، أصنافها و أهميتها، في حين تم التطرق في المبحث الثاني الدراسات السابقة، عرضها ومقارنتها بالدراسة الحالية، أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي حيث تم فيه تقدير و قياس أثر الاستثمار ونسبة البطالة على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2016.

وفي نهاية هذا البحث يمكن القول أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع الساعة وذلك لما يحمله هذا القطاع من آفاق اقتصادية واجتماعية، وما يتميز به من مرونة واستيعاب لجميع الأنشطة على اختلاف أنشطتها.

وانطلاق مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- حسب نتائج الدراسة الاقتصادية والقياسية فإن الاستثمار ونسبة البطالة يتأثران بشكل كبير على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- وجود علاقة عكسية بين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.
- توصلنا إلى نموذج قياسي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة **(2003-2016)**، انطلاقا من المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة للمتغير التابع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- **الاقتراحات**

على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات للمساهمة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهي على النحو التالي:

- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة تطورها.
- العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطرف الحكومة على المساهمة الفعالة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في تزايد مستمر.
- التحقق من إمكانية الحصول على نتائج مختلفة في حالة إضافة متغيرات أخرى التي قد تسبب في زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إتاحة البيانات أمام الباحثين عن المتغيرات الاقتصادية وتطوير نظام المعلومات الإحصائية من اجل الحصول على إحصائيات دقيقة.
- الاستفادة بالقدر المستطاع من تجارب الدول المتقدمة التي لها خبرة بهذا الموضوع.

- **أفاق البحث:**

بعد التطرق لموضوع الدراسة والطرق المستخدمة فيها يمكن رؤية الأفاق التالية:

- توسيع عينة الدراسة لتشمل الدول النامية والدول المتقدمة.
- القيام بدراسة تحليلية وقياسية للتنبؤ بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل.
- استخدام برامج إحصائية أخرى حديثة.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد1، المجلد 26، 2010.

2- آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

3- بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010.

4- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 أفريل 2008.

5- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

6- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

7- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول :اوقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي.

8- عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- عز الدين عز الدين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014/2013.

10- قويقع نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001.

11- محمد الهادي مباركي، المؤسسات المصغرة :المفهوم والدور المرتقب، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،1999 .

12- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

13- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Abdelkader chachi, Abul hassan و **Financing Small and medium businesses : The British experiment**, intervention dans la recueille de communication session international ; le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003.

2- Nadine Levratto, Denis Carré et Messaoud Zouikri, **Dynamique des territoires et création d'entreprises : une analyse des départements français en 2008**, EconomiX, CNRS, université de Paris Ouest, Nanterre La Défense, 2013-18.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قيمة الاستثمار، نسبة البطالة خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاستثمار (مليون دينار جزائري)	نسبة البطالة (%)
2003	207 949	490 459	30,36
2004	225 449	386 402	23,6
2005	245 842	511 529	19,68
2006	269 806	707 730	17,1
2007	293 946	937 822	16,2
2008	321 387	2 401 890	15,3
2009	345 875	907 882	13,26
2010	369 319	254 529	12,6
2011	391 761	2 265 177	13,9
2012	420 117	1 815 545	14,5
2013	459 414	3 716 135	13,45
2014	496 989	7 873 902	14,89
2015	537 901	3 990 287	15,8
2016	575 906	6 986 999	14,79

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا النشرات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة